الفصل الرابع

أين ذهب جميع المجرمين؟

في سنة 1966، أي سنة واحدة بعد أن أصبح نيقولاي شاوشيسكو الدكتاتور الشيوعي في رومانيا، جُعل الإجهاض عملا غير قانوني. فأعلن «أن الجنين ملك المجتمع كله، وكل من يتجنب إنجاب الأطفال هو هارب يتخلى عن قوانين المجتمع الوطني».

كانت التصريحات الفخمة هذه أمراً شائعاً خلال حكم شاوشيسكو، لأن خطته الرئيسة ـ خلق أمة جديرة بالإنسان الاشتراكي الجديد ـ كانت ممارسة العظمة والفخامة. فقد بنى القصور لنفسه، بينما عامل مواطنيه بوحشية وإهمال. وبتخليه عن الزراعة لصالح الصناعة، أجبر كثيرين من ساكني المناطق الريفية على الانتقال إلى أبنية فيها شقق غير مدفأة. وأعطى الوظائف الحكومية إلى أفراد من 40 أسرة بمن فيهم زوجته، إيلينا، التي طلبت أربعين بيتاً وتجهيزات مساوية من الفراء والمجوهرات. وكانت السيدة شاوشيسكو، التي تعرف رسمياً بأنها أفضل أم يمكن أن توجد في رومانيا، لم تكن أماً بشكل خاص. فقالت عندما اشتكى الرومانيون من نقص الأغذية التي جلبتها إدارة زوجها السيئة. «إن الديدان لاتشبع بغض النظر عن مقدار الطعام الذي نقدمه لها». فكان لديها أولادها المتحمسون لتأكيد ولائهم.

لقد صُمم منع شاوشيسكو للإجهاض؛ ليحقق واحداً من أهدافه الكبيرة: وهو تقوية رومانيا بسرعة عن طريق زيادة سكانها. فحتى عام 1966، كان لدى رومانيا واحدة من أكثر السياسات ليبرالية لمنع الإجهاض في العالم. وكان الإجهاض بالواقع الشكل الرئيس لضبط المواليد، بأربعة إجهاضات مقابل مولود حي. وأخيراً، وفي ليلة أصبح الإجهاض ممنوعاً. وكانت الإعفاءات الوحيدة هي للنساء

اللواتي لديهن أربعة أطفال، أو للنساء ذوات المواقع المهمة في الحزب الشيوعي. وفي الوقت ذاته، منعت كل موانع الحمل والثقافة الجنسية. وكان وكلاء الحكومة (الذين يعرفون باسم شرطة الدورة الشهرية) يقومون بجولات منظمة على النساء في أماكن عملهن لإجراء اختبارات الحمل. وإذا فشلت إحدى النساء في الحمل، كان يفرض عليها ضريبة عزوبية باهظة.

نجم عن حوافز شاوشيسكو النتيجة المرغوبة. فبعد سنة من منع الإجهاض، تضاعف معدل الولادات في رومانيا. ولد هؤلاء الأطفال في بلد فيها الحياة بائسة إلا إذا كان المرء ينتمي إلى عشيرة شاوشيكو أو إلى النخبة الشيوعية، ولكن هؤلاء الأطفال تبين أن حياتهم بائسة بصورة خاصة. وبمقارنة الأولاد الرومانيين المولودين قبل سنة، فإن المجموعة المولودة بعد منع الإجهاض ستكون أسوأ من جميع الأحوال التي يمكن قياسها: ستكون اختباراتهم في المدرسة أدنى، وسيكون نجاحهم أقل في سوق العمل، وسيثبتون أنهم أكثر احتمالاً لأن يصبحوا مجرمين.

استمر منع الإجهاض ساري المفعول حتى فقد شاوشيسكو سيطرته على رومانيا. ففي كانون الأول من عام 1989، خرج آلاف الناس إلى الشوارع في تيميسورا للاحتجاج على نظامه المتداعي، وكان الكثيرون من المحتجين مراهقين وطلاب جامعات، وقتلت الشرطة منهم العشرات. قال أحد قادة المعارضة، وهو أستاذ يبلغ من العمر إحدى وأربعين سنة، فيما بعد: إن ابنته البالغة ثلاث عشرة سنة من العمر ألحت عليه بأن ينضم إلى الاحتجاج على الرغم من خوفه. والمهم في الأمر أننا نتعلم من أولادنا ألا نخاف فكان معظمهم ما بين ثلاث عشرة وعشرين سنة. وبعد مضي بضعة أيام على مذبحة تيميسورا، ألقى شاوشيسكو خطاباً في بوخارست أمام مئة ألف شخص. ومرة أخرى خرج الشباب بالقوة. وصرخوا: يسقط شاوشيسكو مع صرخات «تيميسورا»: «يسقط القتلة» لقد جاء دوره. فقد حاول أن يهرب مع إيلينا من البلاد ومع بليون دولار، لكنهما اعتقلا، وقدما إلى محكمة (صورية) وفي يوم الميلاد نفذ فيه حكم الإعدام رمياً بالرصاص.

من بين جميع القادة الشيوعيين الذين كانوا في السنوات التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي، كان شاوشيسكو هو الوحيد الذي لقي الموت العنيف. ويجب ألا نهمل أن تنازله قد سرعه على نطاق كبير شباب رومانيا وعدد كبير منهم ما كان ليولد ويعيش لولا منعه للإجهاض.

إن قصة الإجهاض في رومانيا قد تبدو غريبة في بدء قصة الجريمة الأمريكية في التسعينيات. لكنها ليست بغريبة، فمن جهة مهمة، إن قصة الإجهاض الروماني عكس صورة قصة الجريمة الأمريكية. ونقطة الالتقاء كانت يوم عيد الميلاد في عام 1989 عندما عرف نيقولاي شاوشيسكو الطريق الصعب ـ ورصاصة برأسه ـ وأن منعه للإجهاض كان ذا مضامين أعمق مما كان يعرف.

في ذلك اليوم كادت الجريمة تصل إلى أوجها في الولايات المتحدة. ففي السنوات الخمس عشرة الماضية، ارتفعت جريمة العنف 80٪. وكانت الجريمة قد شغلت الأخبار المسائية والأحاديث الوطنية.

عندما بدأ معدل الجريمة بالانخفاض في أوائل التسعينيات، إذ انخفض بمثل تلك السرعة المفاجئة، بحيث أدهش الجميع، انشغل بعض الخبراء سنوات عديدة؛ لكي يعرفوا إن كانت الجريمة تهبط، مع أنهم كانوا واثقين من استمرار ارتفاعها، وبعدما وصلت الجريمة إلى القمة بزمن طويل في الواقع، استمر بعض الخبراء بالتنبؤ بسيناريوهات أكثر ظلاماً. لكن الدليل كان لا يقبل الرفض: فالشوكة الطويلة والوحشية في الجريمة تتحرك بالاتجاه المعاكس، ولاتتوقف حتى هبط معدل الجريمة إلى مستويات ما قبل أربعين سنة.

والآن يدافع الخبراء لتفسير نبوءاتهم الخاطئة. فقال عالم الجنايات جيمس آلان فوكس، مفسراً أن تحذيره من «حمام الدم» كان في الواقع مبالغة مقصودة: «لم أقل: إن الدم يتدفق في الشوارع ولكنني استخدمت عبارات قوية مثل: «حمام الدم» للفت انتباه الناس. وحصل ذلك. وأنا لا أعتذر عن استعمال العبارات التحذيرية (إذا كان فوكس يبدو أنه يقدم تمييزاً من دون وجود فرق بين

«حمام الدم» و «الدم يسيل في الشارع» فينبغي أن نذكر أنه حتى بالتراجع، يمكن أن يقدم الخبراء خدمة لأنفسهم).

وبعد استقرار البديل، وبعدما تذكر الناس كيف يعيشون من دون ضغط الخوف من الجريمة، يبرز سؤال طبيعي: أين ذهب كل هؤلاء المجرمين؟

ففي مستوى واحد، بدا أن الجواب محير. وفوق كل ذلك، إذا لم يكن واحد من علماء الجنايات، أو ضباط الشرطة، أو الاقتصاديين أو السياسيين أو آخرين ممن يروجون هذه الأمور التي تنبأت بتراجع الجريمة، فكيف استطاعوا تحديد أسبابها فجأة ؟

لكن هذا الحشد المتنوع من الخبراء أخرجوا عدداً من الفرضيات لشرح هذا الانخفاض في الجريمة. مقالات صحفية عديدة تكتب حول الموضوع، وغالباً ما فصلت استنتاجاتهم التي تحدث عنها الخبراء مؤخراً أمام أي مراسل. وتم ترتيبها بحسب تكرار ذكرها، وهي مجموعة تفاسير لهبوط الجريمة في المقالات المنشورة من 1991 إلى 2001 في أشهر عشر صحف في مجموع الكلمات في قاعدة البيانات.

تفسير هبوط الجريمة	عدد المواقع
1ـ تجديد إستراتيجيات الشرطة	52
2ـ زيادة الاعتماد على السجون	47
3ـ تغيرات في أسواق الكوكائين والمخدرات الأخرى	33
4ـ تقدم عمر السكان	32
5ـ قوانين أشد لضبط السلاح	32
6ـ اقتصاد قوي	28
7ـ زيادة عدد أفراد الشرطة	28
8ـ جميع التفسيرات الأخرى (زيادة استخدام عقوبة الإعدام وقوانين إخفاء الأسلحة، واستعادة الأسلحة، وأشياء أخرى)	34

obeikandl.com

إن كنت من الأشخاص الذين يحبون ألعاب الألغاز، فقد ترغب في تمضية بضع لحظات وأنت تقلب الفكر في أي من التفسيرات المذكورة التي يمكن أن تتمتع بمزايا وأيها لاتتمتع بذلك.

تلميح: من التفسيرات الكبيرة السبعة في القائمة، يمكن إظهار أن ثلاثة منها قد أسهمت في هبوط الجريمة. والتفسيرات الأخرى، في أحسن الأحوال، هي أوهام من خيال شخص ما، أو اهتمام ذاتي أو تفكير متفائل وتلميح أبعد: إن واحداً من أعظم الأسباب التي تقبل القياس والتي كانت وراء هبوط الجريمة لايظهر في القائمة أبداً، لأنه لم يتلق أي ذكر في أي صحيفة.

لنبدأ بالتفسير غير المتناقض نوعاً ما، وهو الاقتصاد القوي. إن انخفاض الجريمة الذي بدأ في أوائل التسعينيات صاحبه اقتصاد قومي حار جداً وانخفاض بالبطالة. وقد نتابع لأن الاقتصاد كان المطرقة التي ساعدت على خفض الجريمة. لكن الفحص الدقيق للمعطيات يلغي هذه النظرية. فمن الصحيح أن سوق العمل الأقوى يجعل بعض الجرائم أقل جاذبية، لكن هذا يتعلق بموضوع الجرائم ذات الدوافع المالية المباشرة ـ اللصوصية والسرقة وسرقة السيارات ـ مقابل جرائم العنف مثل القتل والاعتداء والاغتصاب. وفوق ذلك، أظهرت الدراسات أن انخفاض البطالة بنسبة 1٪ يفسر هبوطاً بالجرائم التي لاتتصف بالعنف بنسبة 1٪. وخلال التسعينيات هبط معدل البطالة بمقدار 2٪؛ والجريمة من غير عنف هبطت بما يقرب من 40٪.

ولكن خطأ أكبر في نظرية الاقتصاد القومي يخص الجرائم العنيفة. فقد هبطت جرائم قتل الناس من معدل كبير خلال التسعينيات أكبر من أي نوع آخر من الجرائم، وأظهر عدد من الدراسات الموثوقة أخيراً أنه لاعلاقة بين الاقتصاد والجرائم العنيفة. والرابطة الضعيفة أصبحت أضعف بالنظر إلى الماضي، إلى عقد ليس ببعيد، فعقد الستينيات عندما كان الاقتصاد ينمو بصورة كبيرة كما فعلت جريمة العنف الشيء ذاته، لذا بينما كان اقتصاد التسعينيات يبدو ـ على

السطح ـ تفسيراً محتملاً لانخفاض الجريمة، فإنه بالتأكيد لم يؤثر في السلوك الجرمي بأي طريقة مهمة.

والمقصود، ما لم يكن «للاقتصاد» معنىً أوسع، كوسيلة لبناء مئات من السجون والحفاظ عليها. ولنفكر الآن بتفسير آخر لانخفاض الجريمة: وهو الاعتماد المتزايد على السجون. وقد يساعد أن نبدأ بترديد موضوع الجريمة. وبدلاً من التساؤل لم انخفضت الجريمة؟ لنفكر بهذا: لماذا ازدادت الجريمة زيادة درامية بالمكان الأول؟

في النصف الأول من القرن العشرين كان حدوث جريمة عنف في الولايات المتحدة ثابتاً تقريباً في معظم الأنحاء. ولكن في أوائل الستينيات بدأت الجريمة بالصعود. وبمراجعة الماضي، يتضح أن أحد العوامل الرئيسة التي دفعت بهذا الاتجاه هو النظام القضائي المتساهل. فانخفضت معدلات الأحكام خلال الستينيات، وكان المجرمون المحكومون يقضون مدد أحكام أقصر. ولقد كان هذا الاتجاه يندفع إلى الأمام بتأثير اتساع حقوق الناس المهتمين بالجرائم، وقد يناقش بعضهم بأنه اتساع متأخر كثيراً. (وقد يناقش بعضهم الآخر بأنه اتساع كبير متأخر كثيراً). وفي الوقت ذاته؛ كان السياسيون يميلون ميلاً متزايداً للتساهل بخصوص الجريمة ـ «وذلك خوفاً من أن يعتقد أنهم من المؤيدين للتمييز العرقي» كما كتب الاقتصادي غاري بيكر، «لأن بعض الأمريكيين الأفارقة والإسبانيين يرتكبون حصة غير متناسبة من الحماقات». ولذا إن كنت من الأشخاص الذين يريدون ارتكاب جريمة، فإن الحوافز تقف إلى جانبك: احتمال صغير بأن تحكم، وإذا حكم عليك فإن المدة أقصر بالسجن. ولأن المجرمين يستجيبون للحوافز بسرعة مثل أي شخص، فستكون النتيجة زيادة في الجرائم.

احتاج الأمر إلى بعض الوقت وإلى جلبة سياسية ضخمة جداً، ولكن هذه الحوافز تم اختصارها. فالمجرمون الذين كان يطلق سراحهم في الماضي ـ ولاسيما في الجرائم المتعلقة بالمخدرات أو بإبطال إطلاق السراح ـ قد أودعوا

السجن. ومابين 1980 و2000 ازداد عدد السجناء بمقدار خمس عشرة مرة بتهم المخدرات. وتم تمديد أحكام أخرى كثيرة؛ ولاسيما في جرائم العنف. وكانت النتيجة الإجمالية درامية. ففي عام 2000 كان في السجون أكثر من مليوني شخص، وهذا ما يقرب من أربعة أمثال العدد في 1972 وكان نصف ذلك العدد خلال التسعينيات.

إن الدليل الذي يربط ما بين زيادة العقوبة وانخفاض معدلات الجريمة دليل قوي جداً. وقد أظهرت مدد السجن القاسية أنها تعمل كرادع (للمجرمين المحتملين في الشارع) وكوقاية (للمجرمين الموجودين في السجن).

وكما يبدو هذا منطقياً، فإن بعض علماء الجنايات قد حاربوا هذا المنطق. لاحظت دراسة أكاديمية في 1977 بعنوان: «حول حق تأجيل بناء السجون» أن معدلات الجريمة تميل لأن تكون عالية عندما تكون معدلات السجن عالية، وتوصلت إلى أن الجريمة تهبط إذا كانت معدلات السجن منخفضة فقط. ولحسن الحظ أن حراس السجن لم يفتحوا مهاجعهم وجلسوا ينتظرون انخفاض الجريمة. وكما علق فيما بعد عالم السياسة جورج ديلوليو الابن. (ويبدو أنها تحتمل دراسة في شهادة الدكتوراة بعلم الجنايات للشك في أن حفظ المجرمين الخطرين بالسجن يخفض الجريمة). ومناقشة «حق التأجيل» تقوم على اضطراب أساسي من الترابط والسببية. فكر في مناقشة موازية، يرى محافظ مدينة أن مواطنيه يحتفلون احتفالاً صاخباً عندما يفوز فريقهم بمنافسة عالمية. فتخبط في الترابط، ولكنه، مثله مثل «حق التأجيل»، يفشل في رؤية الاتجاه الذي يجري فيه الترابط. لذا أمر المحافظ في السنة القادمة أن يقوم مواطنوه ببدء الاحتفالات بالفوز بالمنافسة قبل رمية البداية، وهو عمل، برأيه المضطرب، سيؤكد النصر.

هناك وفرة من الأسباب لكره الارتفاع الكبير في عدد نزلاء السجون. ولا يسر هذا العدد المهم من الأمريكيين، ولاسيما الزنوج منهم الذين يعيشون وراء

القضبان. ولا يبدأ السجن حتى بمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة، وهي أسباب متنوعة ومعقدة. وفي النهاية، لا يكاد السجن أن يكون حلاً رخيصاً: فهو يكلف ما يقرب من 25000 دولار سنوياً لكي تحتفظ بشخص في السجن. ولكن إن كان الهدف تفسير الانخفاض بالجريمة في التسعينيات، فإن السجن هو بالتأكيد واحد من الإجابات الرئيسة. فهو المسؤول عن ثلث الانخفاض في الجريمة.

هناك تفسير آخر لهبوط الجريمة يوضع جنباً إلى جنب مع السجن: ألا وهو الاستخدام المتزايد لعقوبة الإعدام. إن عدد الإعدامات في الولايات المتحدة قد تزايد أربعة أمثال مابين الثمانينيات والتسعينيات، مما جعل العديد من الناس يتوصلون إلى الاستنتاج في سياق النقاش بأنه سيستمر عقوداً من الزمن، وبأن عقوبة الإعدام ساعدت في تخفيض الجريمة. ولكن ما فقد في هذا النقاش حقيقتان:

أولاً: بفرض الندرة التي نفذت بها الإعدامات في هذه البلاد، والتأجيلات الطويلة في تنفيذها، فما من مجرم معقول يجب تأجيله بالتهديد بالإعدام. وحتى مع تزايد عقوبة الإعدام أربع مرات خلال عقد من الزمن، كان لايزال هناك ٤٧٨ إعداماً فقط في جميع الولايات المتحدة خلال التسعينيات. إن أي والد قال إلى ابنه العنيد: «عال، سأعد إلى العشرة، وفي هذه المرة سأعاقبك»، يعرف الفرق بين الردع والتهديد الفارغ. فولاية نيويورك، على سبيل المثال، لم تنفذ إعدام مجرم منذ إعادة عقوبة الإعدام في سنة 1995. حتى بين المساجين الذين ينتظرون الموت، فقد كانت نسبة الإعدام في السنة 2٪ فقط، مقارنة مع نسبة 7٪ من الموت السنوي الذي يواجهه عضو في عصابة المخدرات السوداء. إذا كانت الحياة في انتظار الموت هي أسلم من الحياة في الشوارع، فمن الصعب الاعتقاد أن الخوف من الإعدام قوة دافعة في حسابات المجرمين. مثل المخالفة ذات القيمة 3 دولارات للوالدين المتأخرين في مراكز الرعاية النهارية في حيفا، فالحافز السلبي لعقوبة الإعدام ليس خطيراً بصورة كافية للمجرم ليغير سلوكه.

إن الخطأ الثاني في عقوبة الإعدام هو أكثر وضوحاً، إذ افترض للحظة أن عقوبة الموت هي رادع. فكم من الجرائم ردعتها بالفعل؟ قدم الاقتصادي إسحاق إيرليخ تقريراً، وهو غالباً ما يوجد في صحف 1975، وهو يعتبر متفائلاً بصورة عامة: إعدام مجرم واحد يقلل قتل 7 أشخاص كان من الممكن أن يقتلهم. والآن لنقم بالحساب. كان في سنة 1991 أربعة عشر إعداماً في الولايات المتحدة؛ وفي عام 2001، كان هناك 66. وبحسب حسابات إيرليخ، تلك الإعدامات الإضافية وعددها 52 كان يمكن أن تحسب بدل 364 كان يمكن أن يقتلوا في 2001 ـ وهذا ليس هبوطاً صغيراً بالتأكيد، ولكن النسبة هي 4٪ أقل من النقص الواقعي في قتل الأشخاص في تلك السنة؛ لذا حتى إعادة أفضل قضية لدعاة عقوبة الموت، تستطيع عقوبة الإعدام أن تفسر واحداً على خمس وعشرين من هبوط قتل الناس في التسعينيات. ولأن عقوبة الموت نادراً ما يحكم بها عن جرائم غير قتل الناس، فإن تأثيرها الرادع لايمكن أن يحسب نقطة في هبوط جرائم العنف الأخرى.

لذلك من غير المحتمل أن تمارس عقوبة الموت، كما تمارس حالياً في الولايات المتحدة، أي تأثير حقيقي في معدلات الجريمة. وحتى الكثيرين من مؤيديها ذات مرة قد وصلوا إلى هذا الاستنتاج. قال قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة هاري أبلاكن في سنة 1994، أي بعد ما يقرب من عشرين سنة بعد ما صوت إلى جانب إعادتها: «أشعر أدبياً وعقلياً أني مضطر ببساطة لأن أسلم بأن تجربة عقوبة الموت قد فشلت. وأنا لن أعود للعبث في عقوبة الموت».

إن لم تكن عقوبة الإعدام هي التي جعلت الجريمة تنخفض، وكما لم يكن الازدهار الاقتصادي. لكن المعدلات الأعلى للسجن كان لها الكثير للعمل بذلك. فكل أولئك المجرمين لم يسيروا إلى السجن وحدهم، طبعاً، وكان على شخص ما أن يقوم بالتحقيق في الجريمة، وأن يعتقل الشخص السيء ويجمع القضية التي تجعله يحكم عليه. وهذا بالطبع يؤدي إلى تفسيرين مرتبطين ببعضهما لهبوط الجريمة:

تجديد إستراتيجيات الشرطة

زيادة أعداد أفراد الشرطة

لنعالج التفسير الثاني أولاً. لقد ارتفع عدد أفراد الشرطة بالنسبة للشخص الواحد في الولايات المتحدة بما يقرب من 14٪ خلال سنوات التسعينيات. ولكن هل مجرد زيادة عدد أفراد الشرطة قد خفض الجريمة؟ يبدو أن الجواب واضح ـ نعم ـ ولكن البرهان على هذا الجواب ليس بهذه السهولة. وذلك لأنه عند ازدياد الجريمة، ألح الناس في طلب الحماية، وبالضرورة أوجدت الأموال الكثيرة لأفراد الشرطة. لذا إن نظرت إلى الترابط الأولي بين الشرطة والجريمة، فإنك ستجد أنه عندما يزداد عدد أفراد الشرطة، فإن الاتجاه يميل نحو زيادة الجريمة. وهذا بالطبع لا يعني أن أفراد الشرطة يسببون الجريمة، وذلك تماماً مثل أن هذا لا يعني، كما يناقش بعض علماء الجريمة، أن الجريمة ستنخفض إذا أطلق سراح المجرمين من السجن.

ولإظهار السببية نحتاج إلى سيناريو، حيث يتم توظيف مزيد من أفراد الشرطة لأسباب لاعلاقة لها أبداً بزيادة الجريمة. فمثلاً، لو أن أفراد الشرطة نشروا عشوائياً في بعض المدن، ولم ينشروا في مدن أخرى، فبإمكاننا النظر لرؤية إن كانت الجريمة تنخفض في المدن حيث وجد رجال الشرطة. وكما يتبين، فإن ذلك السيناريو إنما يوجده السياسيون المتعطشون للأصوات. ففي الأشهر التي تقود إلى يوم الانتخابات، يسعى المسؤولون القائمون على رأس العمل بصورة روتينية إلى فرض القانون والنظام بتوظيف مزيد من أفراد الشرطة، حتى عندما يكون معدل الجريمة ثابتاً. لذلك بمقارنة معدل الجريمة في مجموعة من المدن التي كان فيها انتخابات منذ عهد قريب (ولذلك وظف المزيد من أفراد الشرطة) مع مجموعة مدن أخرى لم يكن فيها انتخابات (ولذلك لم توظف مزيداً من أفراد الشرطة). من الممكن أن نستخرج تأثير الشرطة الإضافية في الجريمة. والجواب: نعم طبعاً، فالشرطة الإضافية تخفض معدل الجريمة بصورة كبيرة.

ومرة ثانية، من المفيد أن ننظر إلى الوراء؛ لنرى لماذا زادت الجريمة بهذا الشكل في المقام الأول. فمن 1960 إلى 1985، انخفض عدد أفراد الشرطة أكثر من 50٪ بالنسبة إلى عدد الجرائم. ففي بعض الحالات، اعتبر توظيف عدد إضافي من أفراد الشرطة خرقاً للجمالية الليبرالية للعصر، وفي حالات أخرى، اعتبر ذلك بكل بساطة باهظ التكاليف. فانخفاض 50٪ من عدد أفراد الشرطة رافقه انخفاض مماثل تقريباً في الاحتمال الذي يعطى للمجرم بأنه سيلقى القبض عليه. وإذا أضيف ذلك إلى التساهل المذكور أعلاه في النصف الثاني من نظام القضاء الجنائي وقاعات المحاكم، فإن هذا النقصان في عدد أفراد الشرطة أوجد حافزاً إيجابياً قوياً للمجرمين.

وفي سنوات التسعينيات تغيرت الفلسفات والحاجات. وقلب وضع اتجاه الشرطة، مع زيادة مجال التوظيف في المدن في جميع أنحاء البلاد. ولم يعمل كل هؤلاء الشرطيين كرادع T فحسب. ولكنهم جهزوا قوة بشرية لسجن المجرمين الذين كان من الممكن أن يبقوا أحراراً لولاهم. وتوظيف أفراد شرطة إضافيين يبرر انخفاض الجريمة بنسبة 10٪ في سنوات التسعينيات. ولكن لم يكن عدد أفراد الشرطة وحده الذي تغير في سنوات التسعينيات. فكر في التفسير العام الذي يعطى لانخفاض الجريمة من بين جميع إستراتيجيات الشرطة الجديدة.

وربما لاتوجد نظرية أكثر جاذبية من الاعتقاد بأن الشرطة الذكية توقف الجريمة. فهي تعرض مجموعة من الأبطال الصادقين بدلاً من قلة من المجرمين. أصبحت النظرية مقالة عن الإيمان بصورة سريعة؛ لأنها كانت تروق للعوامل، كما يقول جون كينيث غالبريث، فقد أسهمت إسهاماً كبيراً في تشكيل الحكمة التقليدية: السهولة التي يمكن بواسطتها فهم الفكرة، والدرجة التي تؤثر بها في حسن أحوالنا الشخصية.

لقد حيكت هذه القصة بصورة درامية جداً في مدينة نيويورك، حيث أقسم المحافظ المنتخب حديثاً، ردولف غلييياني ورئيس الشرطة المختار بصورة جيدة،

وهو وليام براتون، أن يصلحا من وضع المدينة اليائس. فاتخذ براتون مساراً جديداً في الشرطة. فأشار إلى شرطة نيويورك إلى ما أسماه أحد أفراد الشرطة الكبار «مدتنا الأثينية» وفيها أعطيت الأفكار الجديدة أهميتها على الممارسات المتكلسة. وبدلاً من مسايرة قادة محلته، طالب براتون بالمسؤولية. وبدلاً من الاعتماد على معارف الشرطة القديمة وحدها، لجأ إلى الحلول التكنولوجية مثل «كومبستار»، وهي طريقة تعتمد على الكمبيوتر لمعالجة مناطق الجريمة الساخنة.

إن أكثر فكرة جديدة فرضت نفسها جاء بها براتون، وقد كان أصلها في نظرية النافذة المكسورة التي تصورها علماء الجنايات جيمس ك وويلسون وجورج كيلنغ. تناقش نظرية النافذة المكسورة بأن الإزعاج الصغير إذا لم يكبح يتحول إلى إزعاج كبير: وهذا يعني، إذا كسر شخص ما نافذة ورأى أنها لم تصلح مباشرة، فإنه يتلقى إشارة بأنه يمكن كسر بقية النوافذ وقد يحرق البناء أيضاً.

وهكذا مع ازدياد جرائم القتل في جميع الاتجاهات، بدأت شرطة بيل براتون بحفظ النظام من الأعمال التي اعتادت أن تبقى من دون حفظ النظام والأمن: كالقفز من باب قطار الأنفاق، والاستجداء بالعنف، والتبول في الشوارع، وتبادل المساحات القذرة على نوافذ السيارات إلا إذا قدم السائق «هبة» مناسبة.

لكن معظم أهالي نيويورك أحبوا تشديد الإجراءات هذه بمزاياها الخاصة بها. أحبوا بشكل خاص الفكرة كما بشر بها وبقوة براتون وجيولياني، بأن خنق هذه الجرائم الصغيرة كان بمثابة خنق توريد الأكسجين للعنصر الإجرامي. فالقافز من الباب اليوم قد يكون مطلوباً بجريمة سابقة، إن تبول حشاش في شارع فقد يكون في طريقه إلى عملية سرقة.

وكما بدأت جرائم العنف في الانخفاض انخفاضاً دراماتياً، كان أهالي نيويورك أكثر من سعداء لتكويم أطواق الزهر على ما يتعلق بالأوبرا. المحافظ الذي تربى في بروكلن ورئيس الشرطة بوجهه القاسي ولهجة أهالي بوسطن. لكن الرجلين

أصحاب الإرادة القوية لم يكونا جيدين جداً في المشاركة بالنصر. وبسرعة بعد تحول الجريمة ووصول براتون ـ وليس جيولياني ـ على غلاف مجلة التايم، ثم دفع براتون لتقديم استقالته ـ فقد كان مفوض شرطة لمدة سبعة وعشرين شهراً.

كانت مدينة نيويورك مجددة واضحة في إستراتيجيات الشرطة خلال هبوط الجريمة في التسعينيات، وتمتعت أيضاً بانخفاض عظيم في مقارنة مع أي مدينة أمريكية كبيرة، فهبطت معدلات جرائم القتل من 30.7 في المئة ألف شخص في 1990 إلى 8.4 في المئة ألف شخص في سنة 2000، تغير مقداره 73.6٪. لكن التحليل الدقيق للحقائق يظهر أن إستراتيجيات ضبط الأمن المتجددة ربما كان لها أثر في هذا الانخفاض الكبير.

أولاً، بدأ الانخفاض بالجريمة في مدينة نيويورك سنة 1990. ومع نهاية سنة 1993 كان معدل سرقة الأملاك وجرائم العنف، بما فيها قتل الناس، قد انخفضت بما يقرب 20٪. لكن ردولف جيولياني لم يصبح محافظاً ـ ونصب براتون ـ حتى أوائل سنة 1994. كانت الجريمة تسير بالانحدار قبل مجيء أي من الرجلين. وهذا الهبوط استمر زمناً طويلاً بعدما أزيح براتون من منصبه.

ثانياً، رافق الإستراتيجيات الجديدة للشرطة تغير كبير ومهم في قوى الشرطة: حفلة التوظيف الصاخبة. مابين 1991 و2001 ازدادت دائرة شرطة نيويورك بمقدار 45٪، أكثر من ثلاث مرات من المعدل القومي. وكما ناقشنا فيما تقدم، أن الزيادة في أعداد أفراد الشرطة بغض النظر عن الإستراتيجيات الجديدة، قد تثبت في أنها خفضت الجريمة. فبحسابات محافظة، إن هذا الاتساع الضخم لقوى شرطة نيويورك يتوقع منه أن يخفض الجريمة في نيويورك بمقدار 18٪ وذلك بالنسبة للمعدل القومي. فإذا طرحت 18٪ من انخفاض نسبة جرائم القتل في نيويورك وبذلك نخصم تأثير ارتفاع تعيين أفراد الشرطة، لم تعد نيويورك في مقدمة الأمة بانخفاضها 73.6٪؛ وتذهب مباشرة إلى منتصف المجموعة. وبالواقع كثيرون من أفراد الشرطة هؤلاء قد تم تعيينهم من قبل دينكنز، المحافظ الذي هزمه جيولياني. فقد كان دينكنز يبذل قصارى جهده

لتأمين تصويب القانون والنظام، بعدما عرف أن خصمه سيكون جيولياني، وهي مدعٍ عام اتحادي. (وقد ترشح الرجلان ضد بعضهما قبل أربع سنوات أيضاً). لذا فإن أولئك الذين يريدون إعطاء الفضل في هبوط الجريمة إلى جيولياني لايزالون يفعلون ذلك، لأن شهرته في حفظ القانون والنظام هي التي جعلت دينكنز يعين كل أولئك أفراد شرطة. وفي النهاية طبعاً ساعدت زيادة الشرطة الجميع، لكنها ساعدت جيولياني أكثر بكثير مما ساعدت دينكنز.

إن معظم الضرر الذي لحق الادعاء بأن تجديدات شرطة نيويورك قد خفضت الجريمة تخفيضاً جذرياً هي حقيقة بسيطة وغالباً ما تهمل، فانخفضت الجريمة في كل مكان خلال التسعينيات، وليس في نيويورك فقط. وحاولت مدن قليلة أخرى الإستراتيجيات ذاتها التي جربتها نيويورك، وبالتأكيد لم يكن في أي منها الحماس ذاته. ولكن حتى في لوس أنجلوس، وهي مدينة معروفة بشرطتها السيئة، هبطت الجريمة بالمعدل ذاته كما حدث في نيويورك. عندما كانت الزيادة في قوى شرطة نيويورك اعتبرت هي السبب.

قد يكون من السذاجة أن نناقش أن حفظ النظام والأمن بتلك الطريقة الذكية ليس شيئاً جيداً. فبالتأكيد يستحق بيل براتون المديح على تفعيله (إعطاء الحيوية) لقوى الشرطة في نيويورك، لكن هناك دليلاً بسيطاً على أن إستراتيجيته هي الدواء العام الذي قدره هو ووسائل الإعلام. وستكون الخطوة الآتية الاستمرار بقياس تأثير تجديدات الشرطة في لوس أنجلوس مثلاً، حيث أصبح براتون نفسه رئيساً للشرطة في أواخر سنة 2002. وبينما قام بتأسيس بعض هذه التجديدات التي كانت السمة المميزة في نيويورك. أعلن براتون أن أعلى أفضلياته هي أكثر جوهرية: إيجاد المال لتعيين آلاف من أفراد الشرطة الجدد.

والآن لنبحث في تفسيرين اثنين آخرين شائعين لانخفاض الجريمة:

- قوانين أشد للأسلحة.
- تغييرات في أسواق الكوكائين والمخدرات الأخرى.

أولاً: الأسلحة. نادراً ما تكون المناقشات حول هذا الموضوع هادئة. فيعتقد مؤيدو الأسلحة أن قوانين الأسلحة صارمة جداً؛ ويعتقد خصومها بعكس ذلك تماماً. فكيف يستطيع الناس الأذكياء النظر إلى العالم بصورة مختلفة تماماً ؟ لأن السلاح يثير مجموعة معقدة من القضايا التي تتغير بحسب عامل واحد: يد من يصادف أن تحمل سلاحاً.

وقد يكون من المجدي اتخاذ خطوة إلى الوراء وطرح سؤال متكرر: ما هو السلاح؟ إن السلاح أداة يمكن أن تستخدم في قتل شخص، طبعاً، ولكن من المهم أكثر، أن السلاح هو تشويش كبير للنظام الطبيعي.

فالسلاح يخلط نتائج الخلاف. لنقل: إن الشخص القوي والشخص الأقل قوة يتبادلان الكلام في حَانٍ (بار)، وهذا يقود إلى عراك. من الواضح بالنسبة للشخص الأقل قوة أنه سيكون مهزوماً، إذن لماذا يزعج نفسه ويدخل في هذا العراك؟ يبقى نظام الانتقاء سليماً. ولكن إن حدث وكان الشخص الأقل قوة يحمل مسدساً، فستكون لديه فرصة جيدة للفوز.

والآن، بدلاً من الشخص القوي والشخص الأقل قوة، هناك صورة من المدرسة الثانوية، إذ تخرج فتاة للتنزه ليلاً عندما صادفت لصاً فجأة. ماذا لو كان اللص مسلحاً؟ وماذا لو أن الفتاة كانت فقط هي المسلحة؟ وماذا لو كان اللص والفتاة مسلحين؟ قد يناقش معارضو الأسلحة بأن السلاح يجب أن يؤخذ من أيدي اللص في المكان الأول: ومناصر السلاح قد يناقش بأن فتاة المدرسة الثانوية تحتاج لأن يكون معها سلاح لتشوش ما أصبح هو النظام الطبيعي: الأشخاص الأشرار هم يحملون السلاح. (لو أن الفتاة تخيف اللص، فتقديم السلاح في هذه الحالة قد يؤدي إلى عنف أقل). أي لص بمبادرات أقل ملزم بأن يكون مسلحاً؛ لأنه في بلد مثل الولايات المتحدة، ذات سوق مزدهر بالسلاح، فإن أي شخص يستطيع أن يحمل سلاحاً.

توجد وفرة في السلاح في الولايات المتحدة، بحيث يمكنك إعطاء قطعة سلاح لجميع البالغين، فإن البالغين سينتهون قبل أن تنتهي الأسلحة. وما يقرب من ثلثي جرائم القتل في الولايات المتحدة تشمل سلاحاً. وجزء أكبر بكثير من الدول الصناعية. ومعدل جرائم القتل لدينا هو أيضاً أعلى من تلك البلاد. ولذلك قد يبدو أن معدل جرائم القتل عندنا أعلى كثيراً جزئياً؛ لأن الأسلحة هي متوافرة بسهولة. يظهر البحث بالفعل أن هذا حقيقي.

لكن الأسلحة ليست القصة كاملة. ففي سويسرا، يعطى كل بالغ بندقية هجومية لواجبات الميليشيا ويسمح لهم بالاحتفاظ بسلاحهم في بيوتهم. وعلى أساس الرأس الواحد، لدى سويسرا أسلحة نارية أكثر من أي دولة أخرى، ومع ذلك فإنها أكثر الأماكن أمناً في العالم. وبعبارة أخرى، الأسلحة لاتسبب الجريمة. وبعد قول هذا، فإن الولايات المتحدة التي أسستها لحفظ الأسلحة بعيداً عن الناس الذين يسببون الجريمة هي ضعيفة. وحيث إن الأسلحة ـ وهي ليست ككيس كوكائين أو سيارة أو بنطال ـ تبقى كثيرة إلى الأبد، حتى بسد سدادة أسلحة جديدة لا يزال يترك بحراً من الأسلحة المتوافرة.

ومع الاحتفاظ بكل هذا في الذهن، لنفكر بتنوع مبادرات حديثة تتعلق بالأسلحة لنرى التأثير الذي مارسته على الجريمة في التسعينيات.

إن أشهر قانون لضبط الأسلحة هو قانون برادي الذي صدر في سنة 1993، وينص هذا القانون على تحري المجرمين وانتظار مدة من الزمن قبل أن يستطيع المرء شراء مسدس. وقد يبدو هذا الحل مرضياً للسياسيين، ولكن بالنسبة للاقتصادي فإنه لايعني الشيء الكثير، لماذا؟ لأن تنظيم سوق قانونية محكوم عليه بالفشل عندما يكون هناك سوق سوداء ناشطة تبيع المنتج نفسه ـ فمع وجود أسلحة رخيصة جداً والحصول عليها سهل جداً، فالمجرم العادي ليس لديه أي حافز لأن يملأ طلباً للحصول على أسلحة نارية في دكان الأسلحة المحلي، ومن ثم ينتظر أسبوعاً. وبذلك ثبت أن قانون برادي مهم عملياً في خفض الجريمة. (أظهرت دراسة حول المجرمين المسجونين أن مقدار الخمس اشتروا

أسلحتهم من تجار مرخصين حتى قبل قانون برادي). وقد فشلت أيضاً قوانين محلية لضبط الأسلحة. لقد أوجدت العاصمة واشنطن ومدينة شيكاغو منعاً للأسلحة قبل أن تبدأ الجريمة بالانخفاض في جميع أنحاء البلاد في التسعينيات بزمن طويل، ومع ذلك تعتبر هاتان المدينتان متأخرتين، وليستا قائدتين في الانخفاض القومي للجريمة، وقد أثبت رادع واحد، وهو زيادة كبيرة على مدة السجن لكل من يضبط وبحوزته سلاح غير قانوني، إنه فعال بصورة معتدلة. ولكن هناك مجالاً كبيراً للتحسينات. وليس هذا محتملاً، ولكن إذا فرضت عقوبة الإعدام على كل من يحمل سلاحاً غير قانوني وإذا نفذت هذه العقوبة فعلاً، فمن المؤكد أن الجرائم المسلحة ستتناقص فوراً.

وأساس آخر لمحاربة الجريمة في التسعينيات ـ ولأخبار المساء ـ هو إعادة السلاح. إنكم تذكرون الصورة: كومة من الأسلحة النارية الخطرة والبراقة يحيط بها المحافظ وقائد الشرطة والناشطون المحليون. إنها صورة رائعة تكاد تنطق، لكنها من حيث معناها مثل إعادة الأسلحة. فالأسلحة التي أعيدت هي عموماً إما إرث وإما سقط متاع. وما يدفع لبائع الأسلحة ـ وهو بالعادة 50 أو 100 دولار، ولكن في عملية إعادة واحدة في كاليفورنيا، ثلاث ساعات من العلاج النفسي مجانية، ليست حافزاً كافياً لأي شخص يخطط فعلاً لاستعمال سلاحه. وعدد الأسلحة التي تم تسليمها لا يساوي حتى عدد الأسلحة الجديدة التي تأتي إلى السوق. وبدراسة عدد الأسلحة اليدوية في الولايات المتحدة وعدد جرائم القتل في السنة، فإن احتمال أن يستخدم مسدس ما لقتل شخص ما في تلك السنة هي 1 من 10000. ونتج عن برنامج إعادة السلاح أقل من 1000 مسدس، وهذا يؤدي إلى توقع أقل من 10/1 من جريمة قتل لكل إعادة سلاح غير كافٍ أولاً لتقديم كمية كبيرة من التأثير في انخفاض الجريمة.

ومن ثم هناك مقولة معارضة ـ إننا بحاجة إلى مزيد من السلاح في الشارع، ولكن بحوزة الناس الجيدين (مثل فتاة المدرسة الثانوية المذكورة أعلاه، بدلاً من اللص الذي هاجمها). والبطل الرئيس في هذه الفكرة هو الاقتصادي جون

د .لوت الابن. وبطاقته هي الكتاب (أسلحة أكثر، جرائم أقل) وفيه يناقش أن جرائم العنف قد تناقصت في المناطق التي يسمح فيها للمواطنين الذين يطيعون القانون بحمل أسلحة مخبأة. قد تكون نظريته مدهشة، لكنها معقولة. فإن فكر مجرم أن ضحيته الممكنة قد تكون مسلحة، فسيردعه ذلك عن ارتكاب الجريمة. يدعي معارض الأسلحة اليدوية لوت بأنه مؤيد لنظرية تؤيد السلاح، ويسمح لوت لنفسه بأن يصبح مانعة الصواعق لمعارضة السلاح. فزاد من مشكلته عن طريق استخدام اسم مستعار، «ماري روش» ليدافع عن نظريته في المناقشات على شبكة الإنترنيت. وتعرف روش نفسها بأنها طالبة سابقة للاقتصادي لوت، وتمدح فكر أستاذها، ويديه الكريمتين، وإطلالته. تقول: «علي أن أقول إنه كان أفضل أستاذ من بين أساتذتي»، إنك لا تعرف أنه من مؤيدي «الجناح اليميني» من الصف.. وكنا مجموعة من الطلاب الذين يحاولون حضور أي صف يقوم بتعليمه. وفي النهاية كان على لوت أن يخبرنا بأنه من الأفضل لنا أن نحاول حضور صفوف لأساتذة آخرين، ولذلك نتعرض لطرق أخرى في تعليم مواد الدراسات العليا. ومن ثم هناك الادعاء المثير لمشكلة وهو أن لوت في الواقع اخترع بعض معطيات المسح والفحص التي تؤيد نظريته (أسلحة أكثر/جرائم أقل). وبغض النظر إن كانت المعطيات مزيفة، فإن فرضيات لوت المعقدة لا تبدو حقيقية. وعندما حاول مثقفون آخرون إعادة نتائجه، وجدوا أن قوانين حق الحمل بكل بساطة لاتخفض الجرائم.

انظر تفسير انخفاض الجريمة الآتي: انفجار فقاعة الكوكائين. كان الكوكائين المخدر القوي الذي يسبب الإدمان لدرجة أن سوقاً مربحاً كبيراً قد وجد عملياً بين ليلة وضحاها. صحيح، كان قادة العصابات فقط هم من أصبحوا أغنياء. ولكن ذلك وحده جعل تجار الشارع جميعاً يلهثون حتى يتقدموا. والعديد منهم كان يرغب في قتل منافسيهم، سواء أكان المنافس ينتمي إلى العصابة نفسها أم إلى عصابة أخرى. وكان هناك أيضاً معارك مسلحة لاحتلال زوايا قيمة لبيع المخدرات. وجريمة المخدرات النمطية كانت تشمل أحد تجار المخدرات الذي

يطلق النار على تاجر آخر (أو اثنين منهم أو ثلاثة) وليس حشاشاً بعينيه المحرمتين يطلق النار على صاحب دكان من أجل حفنة من الدولارات، وذلك خلافاً للحكمة التقليدية. وكانت النتيجة زيادة ضخمة في جرائم العنف. وجدت إحدى الدراسات أن أكثر من 25٪ من جرائم القتل في مدينة نيويورك في سنة 1988 كانت تتعلق بالمخدرات.

بدأ العنف المرتبط بالمخدرات بالتراجع في 1991 تقريباً. وهذا جعل كثيراً من الناس يعتقدون أن المخدر نفسه قد ذهب. ولكنه لم يذهب. فبقي تدخين المخدرات مألوفاً، فاليوم أكثر من يعرف معظم الناس قرابة 5٪ من المعتقلين في الولايات المتحدة لا يزالون مرتبطين بالكوكائين (مقابل 6٪ عندما كان الكوكائين في ذروته)؛ ولم تتقلص زيارات غرفة الطوارئ لمستعملي الكوكائين كثيراً.

وفيما سبق كانت الأرباح ضخمة من بيع الكوكائين، إذ كان سعره ينخفض على مدى سنوات، وأصبح أرخص؛ لأنه أصبح أكثر شعبية. فبدأ التجار بتخفيض الأسعار؛ ومن ثم تلاشت الأرباح وانفجرت فقاعة الكوكائين بصورة درامية كما انفجرت في النهاية ناسداك. (فكر بالجيل الأول من تجار الكوكائين، وكأنهم أغنياء مايكروسوفت؛ وفكر بالجيل الثاني وكأنهم (Pets.com). عندما قتل تجار الكوكائين المحترفين أو سجنوا، قرر التجار الأصغر سناً أن الربح القليل لا يوازي المخاطرة. ولذلك فقدت المنافسة إغراءها. و لم يعد قتل شخص يستحق سرقة قطعة أرضه، وبالتأكيد لايستحق أن يقتل المرء لقاء ذلك.

لذلك بطل العنف، فمن 1991 إلى 2001، هبط معدل القتل بين شباب الزنوج ـ الذين كانوا يمثلون من بين تجار الكوكائين غير نسبة ـ 48٪، بالمقارنة مع 30٪ من الرجال الزنوج والرجال البيض الأكبر سناً. (وهذا إسهام صغير في هبوط معدل قتل النفس، وهو حقيقة أن تجار الكوكائين اعتادوا على إطلاق النار على أعدائهم في ظهورهم بدلاً من قتلهم؛ وهذه الطريقة في الإهانة العنيفة اعتبرت

مذلة ـ وكانت من الواضح تعاقب بشكل أقل ـ من جريمة القتل). وكما قيل: إن تحطم سوق الكوكائين يبرر 15٪ من انخفاض الجريمة في التسعينيات وعامل أساسي، بالتأكيد، ويجب ملاحظة أن الكوكائين كان مسؤولاً عن أكثر بكثير من 15٪ من زيادة الجريمة في الثمانينيات، بعبارة أخرى، كانت النتيجة الصافية للكوكائين لا يزال يشعر به على شكل جريمة العنف، ولا تقل شيئاً عن البؤس الذي يسببه المخدر نفسه.

والتفسيران الأخيران لهبوط الجريمة يخصان اتجاهين بشريين. الأول تلقى العديد من مواقع وسائل الإعلام: (وهو هرم السكان).

وإلى أن هبطت الجريمة بصورة جذرية جداً، لم يتحدث أحد عن هذه النظرية مطلقاً. وفي الواقع، كانت مدرسة «حمام الدم» في علم الجريمة تؤيد تماماً النظرية المعاكسة، وهي أن زيادة حصة المراهقين من السكان تنتج حسماً من المفترسين الذين يخفضون الأمة. «وراء الأفق مباشرة، تختبئ سحابة ستقوم الرياح بجلبها فوقنا» كتب جيمس ك. ويلسن في عام 1995 «إن السكان سيبدؤون بأن يصبحوا أصغر مرة أخرى... فاستعدوا».

ولكن فوق كل شيء، لم تكن حصة المراهقة من مجمل السكان تزيد كثيراً. فقد أخطأ علماء الجريمة مثل ويلسون وجيمس آلان فوكس في قراءة معطيات علم السكان. فكانت الزيادة الحقيقية في السكان في التسعينيات بالواقع بين الكبار في السن. وبينما قد يكون هذا خبراً مخيفاً من حيث الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي، فلدى الأمريكي العادي القليل ليخافه من تزايد أعداد الكبار في السن. وينبغي ألا يكون من المدهش أن نعرف أن الناس الكبار في السن ليس لديهم مقاصد إجرامية كثيرة؛ فاحتمال اعتقال الشخص بعمر الخامسة والستين عاماً هو ما يقرب من 5/1 من احتمال اعتقال المراهق العادي. وهذا ما يجعل نظرية انخفاض الجريمة ما بين المسنين مرتبة بصورة جذابة جداً: فهم يصبحون ليني العريكة، عندما يكبرون، فزيادة الناس المسنين تؤدي إلى جرائم أقل. لكن النظرة الكاملة على المعطيات تكشف عن أن الشيب

في أمريكا لم يفعل شيئاً لخفض الجريمة في سنوات التسعينيات. فالتغير السكاني عملية بطيئة ورقيقة جداً ـ فأنت لاتخرج من سن المراهقة إلى مواطن كبير السن خلال بضع سنين فقط ـ للبدء بتفسير المفاجأة في تراجع الجريمة.

ولكن هناك تغيراً سكانياً آخر لم يتوقع من قبل، ولم يتخيل زمناً طويلاً، وهو الذي خفض الجريمة بصورة جذرية في سنوات التسعينيات.

أعد التفكير قليلاً برومانيا 1966. فجأة وبدون إنذار أعلن نيقولاي شاوشيسكو أن الإجهاض قانوني، فالأولاد المولودون في مطلع منع الإجهاض يحتمل أنهم كانوا سيصبحون مجرمين أكثر من الأطفال المولودين قبله. ولماذا كان ذلك؟ تكشف الدراسات في أجزاء أخرى من أوربا الشرقية والدول الإسكندنافية منذ 1930 حتى 1960 اتجاهاً مماثلاً. ففي معظم هذه الحالات لم يكن الإجهاض ممنوعاً تماماً، لكن على المرأة أن تحصل على إذن من القاضي كي تحصل على الإجهاض. ووجد الباحثون أنه في الحالات التي منعت فيه المرأة من إجراء الإجهاض، كانت غالباً ما تحقد على وليدها ولا تنجح في تقديم بيت جيد للطفل. وحتى عند مراقبة دخل المرأة وعمرها وتعليمها وصحتها، وجد الباحثون أنه من المحتمل جداً أن يصبح هؤلاء الأطفال مجرمين.

في هذه الأثناء كان لدى الولايات المتحدة تاريخ للإجهاض مختلف عما كان في أوربا. في الأيام الأولى للأمة، كان المسموح أن تحصل على الإجهاض قبل «الارتكاض» ـ وهذا يعني عندما تشعر الحامل بالحركة الأولى لجنينها، وهذا يكون تقريباً ما بين الأسبوع السادس عشر والأسبوع الثامن عشر من الحمل. في عام 1928، أصبحت نيويورك أول ولاية تقيد الإجهاض؛ وبحلول عام 1900 أصبح الإجهاض عملياً غير قانوني في جميع أنحاء البلاد. وكان الإجهاض في القرن العشرين غالباً خطيراً ومرتفع التكاليف؛ لذلك قلّ عدد النساء الفقيرات اللواتي أجرين إجهاضاً. وكانت تلك النساء لا تحصلن على ما يضبط الولادات، وما كانت تفعله، نتيجة لذلك، كانت تحصل على مزيد من الأطفال.

في أواخر الستينيات، بدأت بضع ولايات تسمح بالإجهاض في ظروف خاصة جداً: مثل الاغتصاب أو الاتصال الجنسي بالمحارم أو الخطر على الأم. وبحلول 1970 جعلت خمس ولايات الإجهاض عملاً قانونياً ومتوافراً على نطاق واسع: نيويورك وكاليفورنيا وواشنطن وألاسكا وهاواي. وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني من عام 1973 أصبح الإجهاض عملاً قانونياً في جميع أنحاء البلاد، وذلك بحكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية «رو» و«ويد». فكان رأي الأكثرية كما كتبه القاضي هاري بلاكن، يتحدث بصورة خاصة إلى حكم أمهات المستقبل:

إن الضرر الذي تفرضه الولاية على المرأة الحامل بمنحها هذا الخيار واضح.. فالأمومة، أو الأطفال الإضافيون، قد تفرض على المرأة حياة ومستقبلاً مجهداً. إن الأذى النفسي قد يكون كبيراً، والصحة العقلية والجسدية قد ترهقها رعاية الطفل. هناك شدة وكرب لكل أصحاب العلاقة المرتبطين بهذا الطفل غير المرغوب فيه، وهناك مشكلة تربية الطفل ضمن عائلة غير قادرة من الناحية النفسية وخلافها على رعاية الطفل.

فأصدرت المحكمة العليا تأييداً لما عرفته الأمهات في رومانيا وإسكندنافيا ـ وفي أماكن أخرى ـ منذ زمن طويل: عندما لاتريد امرأة طفلها، فإن لديها عادة سبباً وجيهاً، فقد تكون غير متزوجة أو يكون زواجها سيئاً. وقد تعتبر نفسها فقيرة جداً، بحيث لاتستطيع تربية طفل. وقد تعتقد أن حياتها غير مستقرة أو غير سعيدة، أو تعتقد أن عادة الشرب أو المخدر لديها قد تؤذي صحة الطفل. وقد تعتقد أنها صغيرة جداً أو أنها لم تتلق تعليماً كافياً بعد.

ولأي سبب من مئة سبب قد تشعر أنها لا تستطيع تأمين بيئة منزلية تقود إلى تربية طفل تربية صحية ومنتجة.

في السنة الأولى بعد قضية (رو) و(ويد) أجرت 750000 امرأة إجهاضاً في الولايات المتحدة (ويمثل هذا إجهاضاً واحداً من بين 4 ولادات عادية). ووصل

عدد الإجهاضات في 1980 إلى 1.6 مليون (ويمثل هذا إجهاضاً واحداً من بين 2.25 ولادة عادية)، وحيث استقر هذا العدد في دولة يبلغ عدد سكانها 225 مليون نسمة، قد يبدو عدد الإجهاضات (1.6 مليون سنوياً) ـ أي إجهاض واحد لكل 140 أمريكياً ـ دراماتياً تماماً. وبعد سنة من موت نيقولاي شاوشيسكو أعيد السماح بالإجهاض في رومانيا، إذ كان هناك إجهاض واحد لكل اثنين وعشرين رومانياً، ولكن لا يزال: 1.6 مليون امرأة أمريكية سنوياً يحملن ولا ينجبن.

قبل قضية «رو» و«ويد» كانت فتيات الطبقة الوسطى أو العليا هن اللواتي يرتبن ويدفعن تكاليف عملية إجهاض آمنة وغير قانونية. أما الآن فبدلاً من الإجراء غير القانوني الذي قد يكلف 500 دولار، تستطيع أي امرأة الحصول على إجهاض بصورة يسيرة وبكلفة تقل عن مئة دولار.

من هي المرأة التي تستطيع أن تستفيد من «رو» و«ويد»؟ غالباً جداً، إنها المرأة غير المتزوجة أو المراهقة أو الفقيرة، وأحياناً تكون الثلاثة معاً، وما هو المستقبل الذي يكون لوليدها؟ أظهرت دراسة أن الطفل النمطي الذي لم يولد في السنوات الأولى للإجهاض القانوني لديه احتمال 50٪ بأن يعيش في فقر، ويمكن أيضاً أن يكون 60٪ من الأطفال في بيت والد وحيد. وهذان العاملان: الطفولة الفقيرة والبيت ذو الوالد الوحيد ـ هما من بين أقوى العوامل التي تتنبأ بأن الطفل سيكون مجرماً في المستقبل: فالنمو في بيت وحيد الوالد يضاعف من احتمال ارتكاب الطفل لجريمة. وكذلك عندما تكون أم الطفل مراهقة. وتظهر دراسة أخرى أن تعليم الأم هو العامل الوحيد الأقوى الذي يؤدي إلى الإجرام.

بعبارة أخرى، إن العوامل ذاتها التي دفعت ملايين الأمريكيات لإجراء إجهاض تبدو أيضاً أنها تشير إلى أن أطفالهن، لو كتبت لهم الولادة، فسيعيشون حياة غير سعيدة، وربما حياة إجرامية.

من المؤكد، أن جعل الإجهاض قانونياً في الولايات المتحدة ذو نتائج عديدة. فقد هبط موت الأطفال بصورة درامية. وكذلك هبطت الزيجات السريعة (عند

ظهور أعراض الحمل لدى المرأة)، وكذلك عدد الأطفال الذين يؤخذون للتبني (مما أدى إلى ازدهار تبني الأطفال الأجانب). وارتفع معدل الحمل بنسبة 30٪، لكن الولادات انخفضت في الواقع بنسبة 6٪، وهذا يشير إلى أن نساء كثيرات يستخدمن الإجهاض طريقةً لضبط المواليد، وهذه سياسة أولية وجذرية بالنسبة لسياسة شركات التأمين.

وربما كانت أكثر النتائج الدرامية لجعل الإجهاض قانونياً، والتي قد تأخذ سنوات لتكشف عن نفسها، هو تأثيره في الجريمة. ففي أوائل التسعينيات، عندما كانت أول مجموعة أطفال ولدت بعد قضية «رو» و«ويد» تصل أواخر سنين المراهقة ـ وهي السنوات التي يدخل فيها الشباب أول الجرائم ـ بدأ معدل الجريمة يهبط. وما ينقص هذه المجموعة طبعاً هو الأطفال الذين يقفون أمام أعظم فرصة ليصبحوا فيها مجرمين، واستمر معدل الجريمة يهبط باستمرار بينما بلغ جيل كامل سن الرشد من دون أطفال لم تكن أمهاتهم راغبات بإنجابهم إلى هذا العالم. فقد قلل الإجهاض القانوني من أولئك الأطفال غير المرغوب فيهم؛ فعدم الرغبة بالأطفال تؤدي إلى ارتفاع الجريمة؛ لذلك أدى الإجهاض القانوني إلى تقليل الجريمة.

هذه النظرية تثير ردود فعل متنوعة، تتراوح من عدم التصديق إلى الإعراض، كما تثير اعتراضات متنوعة تتراوح من الاعتراض اليومي إلى الاعتراض الأخلاقي. وأول اعتراض محتمل هو الاعتراض الأكثر مباشرة: هل النظرية صحيحة؟ ربما كان الإجهاض والجريمة مترابطين فقط، ولكن العلاقة بينهما ليست سببية.

قد يكون من المريح أكثر الاعتقاد بما تقوله الصحف بأن هبوط الجريمة كان بسبب سياسة ذكية لحفظ الأمن والنظام وضبط بارع للسلاح واقتصاد محلق بالازدهار. فقد نشأنا ومعنا ميل لربط السببية بأشياء نستطيع لمسها أو الإحساس بها، وليس بظواهر بعيدة أو صعبة. ونعتقد بصورة خاصة بأسباب قريبة الشروط: الأفعى تعض صديقك، إنه يصرخ من الألم، ويموت. فتستنتج أن

عضة الأفعى لابد أنها قتلته. في معظم الأوقات يكون مثل هذا التخمين صحيحاً. ولكن عندما يأتي الأمر إلى السبب والنتيجة، فهناك غالباً فخ في مثل هذا التفكير المفتوح والمغلق. ونبتسم مغتبطين عندما نفكر في الثقافات القديمة ونتمسك بأسباب خاطئة، فعلى سبيل المثال، الفرسان الذين اعتقدوا أن اغتصابهم لعذراء هو الذي حقق لهم النصر في ساحة المعركة. لكننا نتمسك بأسباب خاطئة في العادة هي إثارة خبير ليصرح بحقيقة يهتم بها.

فكيف إذن نستطيع أن نقول إذا كانت صلة الإجهاض بالجريمة هي قضية السببية بدلاً من الترابط ببساطة؟

إحدى الطرق لاختبار تأثير الإجهاض في الجريمة يمكن أن تكون في قياس معطيات الجريمة في خمس ولايات، حيث جعل الإجهاض قانونياً قبل أن تجعل المحكمة العليا حقوق الإجهاض تشمل بقية البلاد. في نيويورك وكاليفورنيا وواشنطن وألاسكا وهاواي تمكنت امرأة من الحصول على الإجهاض القانوني لمدة سنتين على الأقل قبل «رو» و«ويد».

وبالفعل، هذه الولايات التي جعلت الإجهاض قانونياً بصورة مبكرة رأت الجريمة بدأت في الهبوط بصورة أسبق من الولايات الخمس والأربعين والعاصمة واشنطن. فبين 1988 و1994، انخفضت جرائم العنف في الولايات التي جعلت الإجهاض قانونياً بصورة مبكرة بمعدل 13٪ بالمقارنة مع الولايات الأخرى؛ ومابين 1994 و1997، انخفضت معدلات الجرائم فيهم بمقدار يزيد 23٪ عن معدلات الولايات الأخرى.

ولكن ماذا لو كان هؤلاء المقننون الأوائل محظوظين؟ وما هو الشيء الآخر الذي يمكن أن نفتش عنه في المعطيات لتأسيس علاقة الإجهاض بالجريمة؟

ويمكن أن يكون عامل واحد للبحث عنه هو العلاقة بين معدل الإجهاض في كل ولاية ومعدل الجريمة فيها. ومن المؤكد، أن الولايات ذات أعلى معدلات للإجهاض في السبعينيات سجلت أعظم انخفاض في الجريمة في التسعينيات،

بينما سجلت الولايات ذات المعدلات المنخفضة للإجهاض هبوطاً أقل في الجريمة. (وتوجد هذه العلاقة، حتى عندما يكون الضبط تنوع العوامل التي تؤثر في الجريمة: سواء مستوى سجن لولاية، أو عدد أفراد الشرطة، أو الوضع الاقتصادي). فمنذ سنة 1985، مارست الولايات ذات معدلات الإجهاض العالية انخفاضاً بالجريمة يصل إلى 30٪ بالنسبة للولايات ذات معدلات الإجهاض المنخفضة. (كان معدل الإجهاض في مدينة نيويورك عالياً وتقع في ولاية أصبح فيها الإجهاض قانونياً بصورة مبكرة، هناك حقيقتان تقللان من الادعاء بأن تجديدات نظام الشرطة سبب انخفاض الجريمة). وفضلاً عن ذلك، لم يكن هناك أي رابطة بين معدل الجريمة في ولاية ما ومعدل الجريمة فيها قبل أواخر الثمانينيات ـ عندما تأثرت المجموعة الأولى بالإجهاض القانوني قد وصلت طلائع الجرائم ـ وهذا هو مؤشر آخر على أن قضية «رو» و«ويد» هي فعلاً الحدث الذي أمال كفة ميزان الجريمة.

هناك عدد أكبر من علاقات الترابط، الإيجابية والسلبية، تدعم العلاقة ما بين الإجهاض والجريمة. ففي الولايات ذات المعدلات للإجهاض؛ كان الهبوط في معدل الجريمة بكامله فيما بعد قضية «رو» مقابل الجرائم السابقة. وأظهرت دراسات في أستراليا وكندا منذ ذلك الحين علاقة مماثلة بين جعل الإجهاض قانونياً وبين الجريمة. والمجموعة التي جاءت بعد قضية «رو».

لم تفقد آلاف الشباب المجرمين من الذكور وحسب، لكنها فقدت آلافاً من الأمهات العازبات والمراهقات أيضاً؛ لأن الكثيرات من البنات اللواتي أجهضن من الممكن أنهن سيكررن اتجاهات أمهاتهن.

(لاحاجة للقول): إن اكتشاف الإجهاض على أنه أكبر العوامل في تخفيض الجريمة في التاريخ الأمريكي أمر مزعج. ويبدو أنه داروييني أقل مما هو سوفيتي: ويعيد إلى العقل منذ زمن بعيد سهماً عزي إلى ج. ك. تشيسترتون: عندما لا توجد قبعات كافية للتجول، فلن يكون حل المشكلة بقطع بعض الرؤوس. إن انخفاض الجريمة، بلغة الاقتصاديين، «منفعة غير مقصودة» للإجهاض

القانوني. ولكن لا يتعين على المرء أن يعارض الإجهاض لأسباب أخلاقية أو دينية؛ ليشعر بأنه قد هزته الفكرة بأن حزناً خاصاً قد تحول إلى خير عام.

والواقع، هناك العديد من الناس الذين يعتبرون الإجهاض بحد ذاته جريمة عنف، ولقد سمّى أحد علماء القانون الإجهاض القانوني أسوأ من العبودية (لأنه يشمل الموت بصورة روتينية) أو المحرقة اليهودية (لأن عدد الإجهاضات بعد قضية «رو» في الولايات المتحدة قارب 37 مليوناً حتى سنة 2004، وقد فاق هذا العدد عدد يهود أوربا البالغ ستة ملايين). وسواء شعر المرء بهذه القوة حيال الإجهاض أم لم يشعر، فإنه يبقى قضية متهمة بصورة منفردة. أنطوني ف. بوزا، وهو قائد شرطة سابق في كل من برونكس ومينيسوتا، اكتشف هذا عندما كان يعمل لصالح حاكم مينيسوتا في سنة 1994. فقبل بضع سنوات كتب بوزا كتاباً سمى فيه الإجهاض «بجهاز منع الجريمة الفعال والوحيد الذي تبنته الأمة منذ أواخر الستينيات والذي هو «عرضة للنقاش». عندما نشر رأي بوزا قبيل الانتخابات، سقط بصورة حادة في استطلاعات الرأي، ومن ثم خسر.

مهما كان شعور المرء حيال الإجهاض، فقد يخطر على البال سؤال: ما الذي يجب أن نفعله لمبادلة مزيد من الإجهاض بقليل من الجريمة؟ هل من الممكن أن نضع رقماً على هذه العملية المعقدة؟

وكما يحدث بالعادة، فإن الاقتصاديين معتادون على وضع أرقام على العمليات المعقدة. فكر في الجهد الذي تحتاجه لإنقاذ البوم المرقش في الشمال من الانقراض. وجدت إحدى الدراسات الاقتصادية أنه لنحمي ما يقرب من خمسة آلاف بومة، فإن الفرصة تكلف ـ وهذا يعني، الدخل المقدم من صناعة قطع الأشجار وأشياء أخرى ـ ما يقرب من 46 مليون دولار، أي ما يزيد عن 9 ملايين للبومة الواحدة. وبعد تدفق النفط في إيكسون فاليز في سنة 1989 أجريت دراسة أخرى قدرت المبلغ الذي سيتكلفه البيت الأمريكي الذي يرغب في تجنب كارثة أخرى مماثلة: 31 دولاراً. يستطيع الاقتصادي أن يحدد رقماً

لقيمة أي جزء من أجزاء الجسم. فكر في البرنامج الذي تستخدمه ولاية كونيكتيكت للتعويض عن الأضرار الناجمة عن العمل.

العضو المصاب أو المفقود	التعويض، مقدراً بالأسابيع المأجورة
الإصبع (الأول)	36
الإصبع (الثاني)	29
الإصبع (الثالث)	21
الإصبع (الرابع)	17
إبهام اليد (الرئيسة)	63
إبهام اليد (الأخرى)	54
اليد (الرئيسة)	168
اليد (الأخرى)	155
الذراع (الرئيس)	208
الذراع (الآخر)	194
إبهام (القدم)	28
إصبع (القدم)	9
القدم	125
الأنف	35
العين	157
الكلية	117
الكبد	347
البنكرياس	416
القلب	520
الثدي	35
المبيض	35
الخصية	35
القضيب	35 _ 104
المهبل	35 _ 104

obeikandi.com

الآن، ومن أجل النقاش، لنطرح سؤالاً غاضباً: ما هي القيمة النسبية ما بين الجنين والطفل المولود حديثاً؟ إذا جوبهت بهذه المهمة السليمانية في تضحية حياة طفل مولود حديثاً مقابل عدد غير محدد من الأجنة، فما هو الرقم الذي تختاره؟ وهذا لاشيء سوى رياضة فكرية ـ طبعاً لايوجد سؤال صحيح ـ ولكنه قد يساعد في توضيح تأثير الإجهاض في الجريمة.

بالنسبة لشخص ليس إلى جانب الحياة أو لصالح الخيار، فهذه عملية حسابية سهلة. أولاً، إذا اعتقدنا أن الحياة تبدأ عند الحمل، فإننا نعتبر أن القيمة للمولود الحديث مقابل قيمة الجنين هي 1.1 والشخص الثاني، الذي يعتقد أن حق المرأة بالإجهاض يتغلب على أي عامل آخر، سيناقش أنه ما من عدد من الأجنة يوازي حتى مولود حديث واحد.

ولكن لنفكر بشخص ثالث. (إذا حددته بقوة إما بالشخص الأول وإما بالشخص الثاني، فإن التمرين الآتي سيفاجئك بأنه يؤذي، وقد ترغب في القفز عن هذه الفقرة والفقرة الآتية). لايعتقد هذا الشخص الثالث أن الجنين هو مساوٍ 1.1 للمولود حديثاً، ولكنه لا يعتقد أيضاً أن الجنين ليس له أي قيمة. لنقل: إنه مرغم، من أجل المناقشة، على وضع قيمة نسبية فيقرر أنها 1 مولود حديث يساوي 100 جنين.

هناك على وجه التقريب 1.5 مليون إجهاض في الولايات المتحدة كل سنة. فبالنسبة للشخص الذي يعتقد أن قيمة مولود حديث 1 تساوي 100 جنين، فعمليات الإجهاض المليون والنصف تعني ـ بتقسيم 1.5 مليون على 100 ـ فيما يعادل فقط 15000 حياة إنسان ـ 15000 حياة إنسان: كل سنة. وهو أكثر بكثير من عدد جرائم القتل التي تم إلغاؤها في كل سنة بسبب الإجهاض البشري، فإن المبادلة بين إجهاض غالٍ وجريمة منخفضة هي بالتفكير الاقتصادي، غير مجدية بصورة فظيعة.

والعلاقة بين الإجهاض والجريمة لا تقول ما يلي: عندما تعطي الحكومة للمرأة فرصة لاتخاذ قرارها حول الإجهاض، فإنها تقوم بعمل جيد من الحساب حول إن كانت في وضع يساعد على تربية الطفل تربية جيدة. وإن قررت أنها لا تستطيع، فإنها تختار الإجهاض.

ولكن عندما تقرر المرأة أنها ستحتفظ بالطفل، يطرح سؤال كبير: ماذا يفترض في الوالدين أن يفعلا عندما يولد الطفل؟

opeikandl.com

وجد ليفيت أن الدعم والمؤازرة في جامعة شيكاغو قد ذهب إلى ما وراء الأمور العلمية. فبعد أن عين بسنة واحدة، ولدت زوجته أول طفل لهما، أندرو. وذات يوم، بعدما أصبح أندرو في السنة الأولى من العمر، أصيب بحمى خفيفة. وشخص الطبيب له إصابة في الأذن. وعندما بدأ بالتقيؤ في صباح اليوم الثاني، أخذه والده إلى المستشفى. ولكنه توفي في اليوم القادم بسبب مرض التهاب السحايا الجرثومي.

وبين الصدمة والحزن، كان لديه صف جامعي يحتاج إلى التدريس. وكان غري بيكر- المكرم بجائزة نوبل وهو قريب من عيد ميلاده السبعين ـ قد درس عوضاً عنه، وزميل آخر، د.غال جونسون، أرسل بطاقة تعزية أثرت بليفيت تأثيراً كبيراً إلى درجة لايزال معها يذكرها عن ظهر قلب.

ليفيت وجونسون ـ وهو اقتصادي زراعي في الثمانينيات من العمر- راحا يتحدثان بشكل منتظم، وعلم ليفيت أن ابنة جونسون كانت أول أمريكية تتبنى ابنة من الصين، وسرعان ما بدأ ليفيت بالإجراءات ذاتها، وسمياها آماندا. إضافة إلى آماندا، كان عندهما ابنة في الثالثة من عمرها وولد يبلغ السنة الأولى من العمر تقريباً.

لكن وفاة أندرو لا تزال تؤثر بطرق مختلفة. فقد أصبحت عائلة ليفيت أصدقاء حميمين لعائلة عندها طفلة صغيرة، وكانوا قد تبرعوا لها بكبد أندرو. (وتبرعوا أيضاً بقلبه، لكن ذلك الطفل مات). وليس من المدهش بالنسبة لعالم يتابع موضوعات الحياة الحقيقية، أن يكون الموت قد علّمه.

انضم هو وجانيت إلى مجموع دعم للأولياء الحزانى، ودهش ليفيت عندما علم عدد الأطفال الذين يغرقون بالمسبح، فكانت هذه الميتة لاتثير أي صحيفة ـ خلافاً لطفل يموت وهو يلعب بالمسدس مثلاً.

لقد أثير فضول ليفيت فراح يبحث عن الأرقام التي قد تحكي القصة. فكتب النتائج، كتعلم مفتوح لجريدة صن تايمز شيكاغو. فصورت نوعاً مما يعارض الحدس بصورة طنانة، وأصبح مشهوراً بذلك:

«إن كان لديكما مسدس ومسبح في الحديقة الخلفية، فإن احتمال أن يقتل المسبح الطفل يبلغ مئة مرة من احتمال أن يقتله المسدس».

مجلة النيويورك تايمز، 3 آب 2003